

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
مؤسسة النقد العربي السعودي

المركز البريدي

الإدارة العامة للرقابة على شركات التأمين

التاريخ: ١٦/١١/١٤٣٨ هـ

الرقم: ت.ع.م/١٢١/٢٠١٧٠٨

الموافق: ٠٨/٠٨/٢٠١٧ م

المرفقات: نسخة من القرار

تعميم

الموضوع: قرار المحافظ بشأن تعديل بالوثيقة
الموحدة للتأمين الإلزامي على المركبات.

المحترم

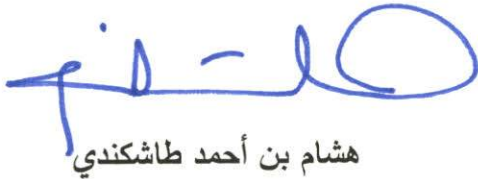
سعادة الرئيس التنفيذي/ المدير العام

شركة/

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أود إفادة سعادتكم بصدور قرار معالي المحافظ رقم ٤٣٨/٣٩١ وتاريخ ١٦/١١/١٤٣٨ هـ بشأن تعديل جزء من الفقرة الثامنة في المادة الثامنة بالوثيقة الموحدة للتأمين الإلزامي على المركبات. أرفق لاطلاع سعادتكم نسخة من القرار.

وتقبلوا سعادتكم تحياتي،،،
السري



هشام بن أحمد طاشكندي
مدير عام الرقابة على التأمين المكلف

نطاق التوزيع:

- شركات التأمين العاملة في التأمين المركبات
- شركات الوساطة والوكالة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مؤسسة النقد العربي السعودي

المسكن السنيي

الإدارة العامة للرقابة على شركات التأمين

قرار رقم : ٤٣٨/٣٩١

تاريخ: ١٤٣٨/١١/١٦ هـ

قرار محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي

الموضوع: تعديل جزء من الفقرة الثامنة في المادة الثامنة

بالوثيقة الموحدة للتأمين الإلزامي على المركبات

إن محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي بناءً على الصلاحيات الممنوحة له، واستناداً على المادة الثانية من نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣٢) وتاريخ ١٤٢٤/٠٦/٠٢ هـ التي نصت على اختصاص مؤسسة النقد العربي السعودي فيما يتعلق بهذا النظام بإقرار صيغ نماذج وثائق التأمين وإعادة التأمين، وبعد الاطلاع على المادة الواحدة والخمسين من اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم ٥٩٦/١ وتاريخ ١٤٢٥/٠٣/٠١ هـ، والتي تشير إلى وجوب التزام شركات التأمين بإصدار وثائق التأمين النموذجية وفق المعايير الموحدة المعتمدة من المؤسسة، وبعد الاطلاع على الوثيقة الموحدة للتأمين الإلزامي على المركبات الصادرة بموجب قرار المحافظ رقم ٤٣٣/٤ وتاريخ ١٤٣٣/٠١/١٥ هـ.

يقرر ما يلي:

١- يُعدل النص أدناه من الفقرة الثامنة في المادة الثامنة بالوثيقة الموحدة للتأمين الإلزامي على المركبات "وفي حال رغبة المؤمن له إلغاء وثيقة التأمين يجب عليه إعادة الوثيقة إلى الشركة مرفقاً بها طلب الإلغاء، وتلتزم الشركة بدفع الجزء النسبي من الاشتراك خلال خمسة عشر يوم عمل من تاريخ طلب الإلغاء"، ليكون بالنص الآتي: "على أن تقوم الشركة بإعادة المبلغ المستحق عن المدة غير المنقضية من وثيقة التأمين إلى المؤمن له خلال ثلاثة أيام عمل من تاريخ علم الشركة بحدوث أي من الحالات أعلاه".

٢- يصدر عن الإدارة العامة للرقابة على التأمين آلية تنفيذ ما تضمنه هذا القرار وتاريخ التزام شركات التأمين به.

التوقيع

التوقيع

أحمد بن عبد الكريم الخلفي

المحافظ